مجلة البـاحث للـدراسات الأكـاديـمـيـة
ISSN: 2352-975X ELBAHITH for Academic Studies EISSN: 2588-2368
المجلد: 08 / العدد: 03 / السنة: 2021 / ص ص: 461- 482

مخاطر الهجرة غير الشرعية بالساحل الإفريقي وتداعياتها السياسية-الأمنية على الجزائر: الانعكاسات وآليات المكافحة

The dangers of illegal immigration in the African coast and its political-security repercussions on Algeria: implications and mechanisms to combat

تاريخ الإرسال: 2020/09/08 تاريخ القبول: 2021/06/05

خلفة نصير *
مخبر البحث في تشريعات حماية النظام البيئي
جامعة تيارت - الجزائر
nasir.khalfa@univ-tiaret.dz

ملخص:

من خلال هذا المقال تم تسليط الضوء على تحليل ودراسة تداعيات الهجرة غير الشرعية في منطقة الساحل الإفريقي وتحدياتها مع التركيز على عدة مؤشرات دالة على أثرها، ولعل أهمها قضايا الاستقرار السياسي، فهذه الظاهرة تُشكل تهديداً على الأمن القومي الجزائري بمختلف مستوياته من خلال ارتباطها واقترانها بالتنظيمات الإرهابية، وبشبكات تهريب البشر والجرائم المنظمة المختلفة، كالتزوير وإدخال العملات التي تُروج في السوق الموازية، وتهريب والمتاجرة بالمخدرات، وكذا تزوير العملات الوطنية، إن وجود مثل هذه التحديات حول الهجرة غير الشرعية، يدفع بالباحثين إلى ضرورة البحث والتنقيب عن أُطر هذه الظاهرة، فهي ما زالت تطرح تحدياتها بحدة على الدول، وبالتحديد على المجتمعات والدول الإفريقية.

الكلمات المفتاحية: الهجرة غير الشرعية؛ الاستقرار السياسي؛ الأمن القومي؛ الدولة الفاشلة.التحديات الجيوسياسية.

Abstract:

This article highlights the analysis and study of the repercussions of the illegal immigration in the African coast region and its challenges, with a focus on several signifying indicators of its effects; maybe the most important of which are issues of political stability .This phenomenon constitutes a threat to Algerian national security at all levels through its association with terrorist organizations, human trafficking networks and various organized crimes, such as counterfeiting and the introduction of currencies promoted in the parallel market, smuggling and drug trafficking, as well as forging

* - المُؤَلِف المُراسل.

national currencies. The existence of such challenges on illegal immigration, prompting researchers to the need to seek and explore the frameworks of this phenomenon, continues to pose its challenges sharply to countries, specifically to the African ones.

Keywords: *Illegal immigration; political stability ;national security; failed state; geopolitical challenges.*

مقدمة:

يحظى موضوع الهجرة في العقود الأخيرة بأهمية كبرى ضمن مختلف النقاشات والدراسات الأكاديمية، ويُشكل محوراً أساسياً في السياسات الداخلية وكذا الخارجية للعديد من الدول خصوصاً بالنسبة لمناطق جغرافية معينة، وقد كان للتحولات التي شهدها العالم خلال الفترات التي تلت الحرب العالمية الثانية إلى بروز طاقة هائلة للهجرة الدولية التي اتسمت بأحادية الاتجاه من البلدان الفقيرة إلى البلدان الصناعية المتطورة.

فقد شهدت ظاهرة الهجرة العديد من التغيرات التي مست في الأساس أشكالها، فتعددت من هجرة للأدمغة، هجرة الأطفال، هجرة العمال..الخ، وكذا في أساليب تحقيقها من خلال التحايل على القانون واللجوء السياسي، كما أثرت كثيراً في العلاقات بين الدول وتولّدت عنها توترات في العلاقات الدولية خاصة بالنسبة للدول المعنية بها. فقد شكلت معضلة تتراوح تداعياتها بين الدول"المصدرة و"المستقبلة" من منطلق تأثيرها وانعكاسها على الطرفين، وبناءً على ما يميزها من خصوصيات، وارتباط ارتباط الهجرة بنسبة التنمية السياسية والاقتصادية والاجتماعية من جهة، وكذا ارتباطها بمسألة الحقوق السياسية وحقوق الإنسان من جهة أخرى، فإذا تم منح المهاجرين الحقوق السياسية فقد يصبح أهل البلد الأصليين في بعض الدول أقلية أمام الوافدين، وفي المقابل إذا حُرم المهاجرون من الحقوق السياسية فهذا يتعارض مع مبدأ حقوق الإنسان ويتنافى مع جوهره[1].

في نطاق هذا السياق، تُعتبر منطقة الساحل الإفريقي مصدراً أساسياً من مصادر الأزمات السياسية والاقتصادية والاجتماعية التي تُهدد كيان الدولة الوطنية والقومية، وهو ما انعكس مباشرة على دول الجوار الإقليمي من شمال إفريقيا، وتعتبر الجزائر من أكثر المناطق تأثرا بظاهرة الهجرة غير الشرعية خاصة من خلال التحديات

والتداعيات التي تفرضها على البيئة الأمنية العابرة للحدود.

فالجزائر تعتبر منطقة عبور رئيسية بالنسبة للمهاجرين غير الشرعيين القادمين من الدول الإفريقية خاصة دول الساحل، كما تعتبر من الدول المصدرة للهجرة غير الشرعية، وهذا لا ينفي استقرار المهاجرين غير الشرعيين بها، وقد عانت من تبعات هذه الظاهرة كثيرا خاصة فيما يترتب عنه من ارتفاع نشاط جماعات الجريمة المنظمة خاصة وان نشاط هذه الجماعات لها امتدادات عبر وطنية خاصة دول الساحل ودول الجوار، وما يزيد من حدة وتعقيد هذه التهديدات ارتباط الجريمة المنظمة بالنشاط الإرهابي خاصة في الصحراء الجزائرية وامتدادها نحو الساحل.

إذاً تُعالج هذه الورقة البحثية واقع ظاهرة الهجرة غير الشرعية في منطقة الساحل الإفريقي في ضوء التحولات الإقليمية(الانقلاب في مال وحركة الازواد، الأزمة الليبية..الخ، والتي تُثير جدلاً واسعاً، وانعكاساً كبيراً وعلى شتى المستويات الاقتصادية، الاجتماعية والسياسية والأمنية بالنسبة الجزائر، وعليه يُمكن حصر إشكالية الموضوع في السؤال المركزي التالي: **إلى أي مدى توثر مخاطر الهجرة غير الشرعية بالساحل الإفريقي على البيئة السياسية والأمنية للجزائر؟**

بناء على هذه الإشكالية الرئيسية يُمكن طرح مجموعة من الأسئلة الفرعية ومنها:

- ما المقصود بالهجرة غير الشرعية وما اهم اسباب تفاقمها؟
- ما هي أهم الانعكاسات التي تؤديها الهجرة غير الشرعية على الاستقرار السياسي للجزائر؟
- ما هي أهم الآليات التي اتخذتها الدولة الجزائرية لمكافحة والحد من هذه الظاهرة؟

إن محاولة الإجابة عن التساؤلات السالفة الذكر، يقتضي طرح الفرضيتين التاليتين:

- كلما زادت حدة الصراعات السياسية الإقليمية على السلطة ونظم الحكم الجائرة، والحروب الأهلية في منطقة الساحل الإفريقي أدى ذلك إلى هروب نسبة كبيرة من المواطنين إلى الدول المجاور ومناطق العبور الأكثر ديمقراطية، والتي يسودها الأمن والاستقرار.

EISSN: 2588-2368 _____ ISSN: 2352-975X

• يُشكل غياب التنمية الاجتماعية والاقتصادية بالساحل الإفريقي انعكاسا كبيرا على تزايد ظاهرة الهجرة غير الشرعية نحو دول الجوار الاقليمي.

بغرض الإجابة على الإشكالية المطروحة أنفاً ارتأينا توظيف المنهج الوصفي التحليلي الذي يتلاءم مع هذه المواضيع، ولعل أهم الأهداف التي ترمي إليها هذه الدراسة هو تسليط الضوء على أهم الظواهر المعاصرة وأخطرها، وهي ظاهرة الهجرة غير الشرعية في منطقة الساحل الإفريقي، ليست فقط من كونها متعددة الأبعاد والآثار ولكن في قضية ترابط واتصال تداعياتها على أمن الدول المستقبلة والمصدرة ودول العبور أيضاً، والجزائر وجدت نفسها كمنطقة عبور المهاجرين السريين إلى أوربا وحتى استقرارهم فيها في الفترة الأخيرة، وهذا ما انعكس مباشرة على وضعها السياسي والاقتصادي والاجتماعي.

بناءً على ماسبق تم تقسيم الورقة البحثية الى محورين رئيسيين، عالج المحور الأول ظاهرة الهجرة غير الشرعية في منطقة الساحل الافريقي ومراحلها ودوافعها، .وذلك من خلال التطرق الى المقصود بالهجرة غير الشرعية، ثم واقعها في منطقة الساحل الافريقي.

أما المحور الثاني فقد سلط الضوء على انعكاسات الهجرة غير الشرعية ومخاطرها على الجزائر واهم استراتيجيات الدولة الجزائرية في مكافحة الهجرة غير الشرعية في الساحل الإفريقي.

المحور الاول: الهجرة غير الشرعية بالساحل الافريقي واهم مراحل واسباب تفاقمها

لقد عرفت ظاهرة الهجرة غير الشرعية في منطقة الساحل في العقدين الأخيرين، تفاقماً سريعاً وخطيراً يُهدد استقرار المنطقة ويمس بالمصالح الحيوية للعديد من الدول المتأثرة بها وقد قدر عدد المهاجرين من إفريقيا إلى أوربا- على سبيل المثال- عبر طريق الساحل ب55 ألف مهاجر سنة 2007 جنى من ورائهم المهربون 150مليون دولار.[2] كما أضحت ظاهرة الهجرة غير الشرعية تُمثل إحدى التحديات والتحولات[*] الجيوسياسية[3] والأمنية الخطيرة التي تُهدد المجتمعات والدول، وتهدد استقرارها، من خلال تهريب البشر عبر الحدود وتجنيد أشخاص أو نقلهم، أو إيوائهم أحياناً عن طريق التهديد بالقوة، أو باستعمالها الفعلي، أو غير ذلك من الأشكال، من أجل الحصول

على مبالغ مالية من هؤلاء الأشخاص، مقابل نقلهم إلى الأماكن التي يرغبون الوصول إليها عبر حدود الدول وغالباً ما تكون عملية القيام بهذه الممارسات غير مؤمنة، وتُعتبر خرقاً لقوانين الهجرة للدول المهاجر منها واليها[4] .وانطلاقاً من هذا الواقع، سيعالج هذا المبحث مطلبين رئيسيين من خلال التطرق إلى:

- تحديد المقصود بالهجرة غير الشرعية واهم انواعها.
- حصر مراحل تطورها بمنطقة الساحل الافريقي وأشكالها.

أولا- الهجرة غير الشرعية بين تعدد المصطلح واشكالية المفهوم

تُمثل المفاهيم القطب النافذ في مسار البحث الموضوعي الجاد، فأدبيات البحث في الدراسات العلمية الجادة تبدأ بتعريف مصطلحات ومفاهيم الدراسة تعريفاً إجرائياً، لان ذلك يمثل خطوة أساسية من خطوات عرض الأفكار، [5] انطلاقاً من ذلك سيتم في هذه النقطة تسليط الضوء على مفاهيم الهجرة وكذا الهجرة غير الشرعية بأبعادها السياسية والاقتصادية والاجتماعية.

إبتداءً يُمكن القول بأن الهجرة - حق الانتقال من مكان إلى آخر- هي حق من حقوق الإنسان أمرت وحثت عليها الأديان السماوية، وأقرتها مواثيق الأمم المتحدة، ولكن يجب أن يُمارس هذا الحق- في عصرنا الحالي- من خلال الأطر القانونية التي تُحددها كل دولة لدخول أجنبي إلى أراضيها، وفي حالة مخالفة هذه الأطر تتحول الهجرة من حق إلى عمل غير مشروع[6] وفيما يلي سنحاول التطرق إلى المفاهيم اللغوية والاصطلاحية لهذين المفهومين.

1- تعريف الهجرة: تُعرف الهجرة لغوياً على أنها "الاغتراب" أو "الخروج من ارض إلى أخرى لتحقيق منفعة ما[7]، ويُعرف المعجم القانوني "الهجرة" بأنها العملية التي يذهب من خلالها شخص إلى غير بلده الأصلي من أجل عمل في البلد المستقبل[8] كما يُعرف الكاتب" جورج P.George المهاجر بأنه "الشخص الذي يُبدي الرغبة في تغيير الإقامة من بلده الأصلي ليقيم في دولة أخرى ويحصل على جنسيتها ويندمج في مجتمعها، والعامل الأجنبي- عنده - هو الشخص الذي ينتقل من بلده إلى بلد آخر من اجل العمل، واللاجئ هو الشخص الذي يُضطر إلى مغادرة بلده بسبب خوفه على حياته إن بقي في بلده الأصلي[9].

2- تعريف الهجرة غير الشرعية: خضع مفهوم الهجرة غير الشرعية إلى عدة إسهامات تعريفية، تحاول أن تجد حدوداً لهذه الظاهرة التي باتت تأخذ طابعاً امنياً، وتُشكل تحدياً تصاعدياً من حيث قوة التأثير باعتبارها تتجاوز قدرة الدولة الواحدة في مواجهتها أو الحد منها، ومن التعاريف المقدمة لهذه الظاهرة نجد: "أنها حالة الخروج من حدود دولة أو الدخول في حدود دولة أخرى دون سلوك المعابر والمنافذ المخصصة لذلك، ودون احترام الإجراءات الإدارية والقانونية لحركة دخول الحدود والخروج منها"، وقريب من ذلك المعنى نجد أنه جاء في تعريف الهجرة غير الشرعية أنها "تعبير على دخول أراضي الدولة في نقاط التماس بين الدول، ويظهر ذلك على نحو فردي أو جماعي غير منظم أحياناً، أو على نحو منظم من خلال شبكات عالية التنظيم أحيانا أخرى[10].

وتبعاً لذلك استخدم "هاين دي هاس" Haien Di Has تعريفاً أكثر إجرائية للهجرة غير الشرعية فهو يعتقد أن المهاجرين غير الشرعيين هم إما عمال مهاجرين يستجيبون لعرض توظيفهم في سوق العمل المحلية دون منحهم حق الإقامة(توظيف غير رسمي)، أو طالبي لجوء ولاجئين تقطعت بهم السبل في البلد الذي وجدوا فيه ملجأ دون أن يحصلوا على حق الإقامة، انتظاراً لإعادة التوطين أو العودة المحتملة إلى بلدهم الأصلي، أو مهاجرين عابرين اجتذبتهم منطقة بعيدة وأعاقهم عدم الحصول على تأشيرة دخول عند الوصول إليها[11].

من خلال المفاهيم السابقة، يتضح بأن الهجرة غير الشرعية هي الدخول غير الشرعي لأجانب من دولهم الأصلية براً وبحراً وجواً إلى دولة أخرى، بما فيها مناطق العبور، وحددت المادة (02) من اتفاقية منظمة العمل الدولية رقم (143) الهجرة غير المنظمة بأنها: "وجود المهاجر في طريق رحلته أو وصوله أو مدة إقامته وعمله في وضع يتنافى والقوانين والاتفاقيات الدولية المتعددة الأطراف أو الثنائية الأطراف أو التشريعات الوطنية، وحسب الأمم المتحدة لمكافحة الجريمة المنظمة عبر الوطنية، فإن الهجرة غير الشرعية، تعني عبور الحدود دون تقيد بالشروط اللازمة للدخول المشروط إلى الدول المستقبلة[12]..وقد تأخذ زاويتين اثنتين هما: [13]

الأولى زاوية نظر الدولة المهاجر منها، حيث تُعرف الهجرة غير الشرعية هنا بخروج

الأشخاص من إقليم دولة ما بطريقة غير مشروعة من المنافذ المحددة للخروج باستعمال طرق غير مشروعة، أو من غير هذه المنافذ.

أما من زاوية النظر **الثانية**، فتُعرف الهجرة غير الشرعية من وجهة نظر الدولة المهاجر إليها، حيث تعتبر الهجرة غير الشرعية متى وصل الأفراد إلى حدود إقليمها بأي طريق مشروع أو غير مشروع، ومهما كان غرضهم طالما كان هذا الأمر بغير موافقة تلك الدولة.

3- أشكال الهجرة غير الشرعية: يرتبط بالهجرة غير المشروعة أشكال عدة من الهجرة نذكر منها[14]:

أ- الهجرة الانتقائية: ويقصد بها التركيز على استقدام اليد العاملة الماهرة، والتخصصات الدقيقة، حيث شرعت دول الاتحاد الأوربي والولايات المتحدة الأمريكية على سبيل المثال- في استقبال المتميزين من الباحثين في المجالات المختلفة، وتنجم عن هذه الهجرة فقدان بلادهم إلى الأبد، مما يُمثل نهباً لخيرات وقدرات هذه البلاد لصالح البلاد الغنية.

ب- الهجرة القسرية: وهي الهجرة الاضطرارية التي يُجبر عليها الفرد والجماعات جبرا، إما لأسباب اقتصادية أو سياسية أو قهرية.

ج- الاتجار بالبشر: وتنشأ نتيجة لغلق القنوات المشروعة للهجرة أمام الشباب والأفراد، الذين يضطرون إلى اللجوء إلى عصابات متخصصة في تسفير البشر بطرق غير مشروعة، وغالباً هؤلاء المهاجرون بالقوة أو الغش والخداع لأغراض الاستغلال الغير مشروع للنساء والأطفال الساعين للهروب من الفقر والحاجة، وضحايا عصابات الاتجار بالبشر.

ثانيا- ظاهرة الهجرة الغير شرعية في منطقة الساحل الإفريقي

يعيش الساحل الإفريقي ظواهر خطيرة تمثلت في تفشي الجريمة المنظمة والإرهاب وأزمات داخلية ناتجة عن مشاكل اثنية، وشكلت ظاهرة الهجرة غير الشرعية ولا تزال معضلة خطيرة وتطرح في نفس الوقت إشكالية عدم الاستقرار السياسي والأمني في هذه المنطقة التي لم تهدأ رغم بعض المحاولات التي أثمرت سلام لم تنعكس مباشرة على واقع المنطقة، وقد كان من أهم المشاكل التي فرضتها الهجرة الغير

EISSN: 2588-2368 _____ ISSN: 2352-975X

الشرعية والتي عانت منها منطقة الساحل الإفريقي، مشكلة ممرات وطرق التهريب التي تُسيطر عليها جماعات التهريب والمتاجرة بالأسلحة والمخدرات والبشر، حيث عرفت هذه الظاهرة انتشاراً خطيراً في المنطقة وهي ظاهرة ليست بجديدة في المنطقة[15].ولتشخيص واقع ظاهرة الهجرة غير الشرعية في منطقة الساحل الإفريقي، يُمكن سرد أهم المراحل التاريخية لتطورها وفق التالي:

المرحلة الأولى: الممتدة من أواسط السبعينات إلى أواخر تسعينات القرن الماضي: وهي تُمثل جذور نشأة معبر التهريب الدولي في منطقة الساحل الإفريقي، بدأت مع استغلال القذافي لطرق القوافل التقليدية التي يسيطر عليها الطوارق والقبائل العربية الازوادية من جنوب ليبيا وحتى شرق موريتانيا وشمال مالي، وخلال عقدي الثمانينيات والتسعينيات تحول هذا المعبر إلى تهريب السلع الغذائية والبنزين من الجزائر وليبيا، وغدت مدن "غات" و"القطرون"(في ليبيا)، و"جانت" و"تامنراست"(في الجزائر)، و"اغاديس"(في النيجر)، وتازواتن" و"كيدال" و"غا"و و"تمبكتو" ومنكي" (في مالي) محطات مزدهرة لتجارة السلع والمواد المهربة من الجارتين الجزائر وليبيا.[16]

المرحلة الثانية: الممتدة من 2006 حتى 2011: عرفت هذه المرحلة بالحقبة الذهبية لتجارة المخدرات، حيث عبرت خلال هذه المعابر 93 بالمئة من المخدرات القادمة من أمريكا اللاتينية والمتجهة إلى أوربا، وذلك بعدما غيَر المهربون في بوليفيا وكولومبيا وبيرو وجهتهم من أمريكا الشمالية إلى أوربا الغربية، وقد كانت دول غينيا بيساو وموريتانيا ومالي والسينغال، المحطات الرئيسية الأولى لتهريب هذه المخدرات إلى أوربا عبر موانئ المغرب والجزائر وليبيا.

المرحلة الثالثة: الممتدة من 2011 إلى 2016: عرفت هذه المرحلة بالهجرة غير الشرعية المتجهة صوب القارة العجوز عبر ليبيا، اثر سقوط نظام القذافي، وسيطرة المليشيات المسلحة على مقاليد الأمور في معظم المدن الليبية، حيث شهدت منطقة القرن الإفريقي ومنطقة الساحل الإفريقي معدلات قياسية لتدفق المهاجرين غير الشرعيين، سيطرت على معظمها التنظيمات الجهادية المتطرفة في الساحل الإفريقي أو داخل ليبيا، كما تزايدت كميات المخدرات المهربة عبر السواحل الليبية إلى أوربا[17].

2- المسببات الدافعة إلى الهجرة الغيرشرعية في منطقة الساحل الإفريقي: إن السبب المركزي للمشكلات السياسية والأمنية بصفة عامة هو فشل وهشاشة دول "ما بعد الاستعمار" أو الدول الإفريقية الجديدة على الصعيدين السياسي والاقتصادي.[18] وقد أكد ذلك "روبرت جاكسون" في الدورية الأمريكية الشهيرة"Atlantik Monthly" حول الفوضى القادمة في إفريقيا، وهي نتاج زياراته لمناطق الصراعات الملتهبة في غرب إفريقيا، فقد وصف إفريقيا بأنها: " تطرح نموذجاً للفوضى العارمة، حيث تشهد انهياراً لمؤسسات الدولة، وتعاني من انتشار الأوبئة والجريمة، وانهيار حكم القانون، أما رئيس مجموعة البنك الإفريقي "دونالد كابيروكا": " فقال: " تعاني منطقة الساحل الإفريقي من تحديات قديمة، وقابلية التأثر بالتغيرات، المناخية وموجات الجفاف المتكررة، وقد تفاقمت حدة هذه التحديات في الوقت الراهن نتيجة لانعدام الأمن"[19]، انطلاقاً من هذا، يتبين أن منطقة الساحل الإفريقي تواجه تحديات مختلفة تمثل أسباب ودوافع للهجرة غير الشرعية لدول الجوار ومنها الجزائر، ويمكن إيجازها في ما يلي:

أ- أسباب اقتصادية: إن الاختلاف بين مستويات التقدم الاقتصادي والاجتماعي، بين الدول الأوربية والإفريقية يدفع بالأفراد نحو الهجرة وذلك باستعمال كل الطرق(شرعية وغير شرعية)، وكون الهدف من الهجرة هو ضمان فارق ايجابي بين الأجور الحالية في دول الأصل وبين الأجور المنتظرة في الدولة المستقلة، وقد ارجع **"تابينو"**ظاهرة الهجرة إلى عامل التخلف الاقتصادي[20].ففضلاً عن مستويات الاستدانة الضخمة وارتباط معظم اقتصاديات دول إفريقيا جنوب الصحراء بالمساعدات المالية للقوى الاقتصادية العالمية، تعاني الدول الإفريقية من فشل كبير في تحقيق العدالة التوزيعية مما يُنتج حالات من الإحباط لدى فئات معينة من المجتمع تنشأ عنها حركيات للنزوح والتمرد والعنف السياسي مثل مطالب الطوارق في النيجر للاستفادة من واردات إنتاج وتصدير اليورانيوم[21].

ب- عوامل اجتماعية: تلعب البطالة دوراً كبيراً في الهجرة من البلد الأصلي، ففي إفريقيا تسجل أعلى معدلاتها عالمياً، مع التأكيد على تفاوت تلك النسب على مستوى كل دولة افريقية، فمثلاً في إفريقيا جنوب الصحراء زيادة طفيفة في الفترة بين عامي

1996 و2006، ليرتفع من 9.2 بالمئة إلى 9.8 بالمئة، وذلك رغم تحقيق الناتج المحلي الإجمالي نمواً سنوياً قدره 3.9 بالمئة، ومن جهة أخرى انخفضت معدلات البطالة في الدول المتقدمة ومنها دول غرب أوربا، من 7.8 بالمئة في عام 1996 إلى 6.2 بالمئة عام 2006، ويعود ذلك إلى شدة النمو الاقتصادي وتباطؤ النمو في قوة العمل وزيادة إنتاجية العمل، [22].كما يؤدي الانفجار الديمغرافي والعجز التنموي في الدول الإفريقية إلى الهجرة غير الشرعية وتُشير الدراسات المستقبلية إلى أن تعداد سكان إفريقيا سوف يبلغ 1.3 مليار نسمة بحلول 2025، و1.76 مليار نسمة بحلول 2050، فقوة الضغط الديمغرافي وكذا العجز التنموي سوف يزيد من حجم التهديدات الأمنية للهجرة الغير شرعية والتهديدات المرافقة لها أيضاً[23].

ج- أسباب سياسية: تعاني منطقة الساحل الإفريقي في السنوات الأخيرة من عدة اضطرابات سياسية وأمنية خطيرة، ولعل من أبرزها تنامي التهديدات غير التقليدية مثل الإرهاب الدولي والجريمة المنظمة والهجرة غير الشرعية وتجارة السلاح، بالإضافة إلى الأزمات السياسية والأمنية التي شهدتها كل من دولة مالي منذ حدوث التمرد الطوارقي في شمال مالي، والأزمة في ليبيا بعد سقوط نظام معمر القذافي. لقد أدت هذه العوامل إلى الفشل السياسي والضعف الشديد في التماسك السوسيو- سياسي بين المجتمع والدولة، "أو كما يسميها "رولون زيمرمان"Roland Zimmerman "الدولة الفاشلة Failed State، التي لا تملك قوة أو سلطة شرعية على أقاليمها، والتي لا تستطيع القيام بوظائفها الأساسية وخاصة احترام القانون، أو كما عبر عنها مركز أبحاث الأزمات في كلية لندن للدراسات الاقتصادية، بانهيار الدولة أو الدولة العاجزة عن أداء وظائف التنمية الأساسية وحماية أمنها وفرض سيطرتها على أراضيها وجذورها[24].

د- أسباب عسكرية وأمنية: ومنها الانقلابات العسكرية التي تعرفها دول الساحل الإفريقي من فترات إلى أخرى، وتحتل السودان المرتبة الأولى في عدد الانقلابات حيث تقدر بخمسة انقلابات، تليها موريتانيا بأربع انقلابات، ومن بعدها النيجر والتشاد بثلاث انقلابات، ثم تأتي مالي في المرتبة الأخيرة، إضافة إلى الحروب الأهلية والنزاعات الاثنية المستعصية، وانتشار ظاهرة التسلح لدى مختلف الجماعات الخارجة

عن القانون والمتمردة عن السلطة الحاكمة قد يهدد امن الدول، ويزيد التهديد كلما زاد إهمال هذه الأخيرة(أي السلطة الحاكمة) في تطبيق العدالة والقانون[25].كما تُمثل الصراعات والحروب اذاً في منطقة الساحل الإفريقي عاملاً من عوامل انعدام الأمن واللا استقرار تدفع بالسكان على الهجرة، فتؤدي إلى ما يعرف بظاهرة الهجرة السرية في المنطقة.[26].

المحور الثاني: انعكاسات الهجرة غير الشرعية ومخاطرها على الجزائر وآليات مكافحتها

تُشكل منطقة الساحل حزام امنيا بالنسبة للجنوب الجزائري، وعمق جيواستراتيجيا لمجابهة التهديدات الامنية لاستقرار الأمن الوطني، ويُعد الشريط الساحلي الصحراوي قضية حيوية للأمن القومي الجزائري، نظراً إلى المميزات الخاصة التي تطبع المنطقة وتحديداً في ما يرتبط بفشل الدول وهشاشة نظامها من جهة، يُضاف إليها شساعة الرقعة الجغرافية للمنطقة الصحراوية، ما يُصَعب على دول الساحل ضبط الاستقرار الأمني وتحقيق الإشباع والتماسك الاجتماعيين لتجسيد المشاريع التنموية.

فقدأصبحت منطقة الساحل الإفريقي كمساحة عبور للوصول إلى أوربا عبر دول المغرب العربي ككل والجزائر بصفة خاصة، فمثلاً النيجر بلد يجتازها تدفقات الهجرة بشكل كبير نحو شمال إفريقيا والبلدان الساحلية، ثم نحو أوربا، حيث مائة ألف شخص يمر سنويا إلى المغرب للهجرة نحو أوربا، وهناك ما يقدر حوالي مليون ونصف في ليبيا، و300.000 في موريتانيا والجزائر، وفقا لتقديرات مختلفة بين 65.000 و120.000جنوب الصحراء الكبرى تدخل المغرب العربي(موريتانيا والمغرب وتونس والجزائر)، أي هناك عشرات الآلاف من الساحل الإفريقي الذين يحاولون عبور البحر الأبيض المتوسط سنويا، وهذا الارتفاع في الهجرة غير الشرعية يرجعه "محمود أبو العينين" إلى واقع التنمية في إفريقيا التي تعرف تراجع كبير في الساحل الإفريقي وستستمر الهجرة في تزايد مدام هناك تحديات أو فجوة اقتصادية، أمنية، سياسية، واجتماعية في المنطقة[27].

أولا- المخاطر الأمنية - السياسية:

تؤثر الهجرة غير الشرعية على الاستقرار(*) السياسي والأمني- كما ذكرنا سابقا - ففي كثير من الأحيان ترتبط شبكات تهريب المهاجرين غير الشرعيين بالجماعات الإرهابية(*) حيث تعمد الجماعات الإرهابية على نقل خلاياها وتمرير أنشطتها عبر قوافل الهجرة السرية وكثيراً ما يقوم المهاجرون غير الشرعيين بأعمال إجرامية تمس استقرار الجزائر كجرائم التهريب وتبيض الأموال والمتاجرة وتهريب المخدرات والأسلحة، فكثيرا ما ترتبط الجريمة المنظمة بظاهرة الهجرة غير الشرعية وباعتبار الجزائر منطقة عبور من وإلى الدول المصدرة للهجرة غير الشرعية فإن هذا يؤثر على علاقتها الخارجية خاصة مع الدول الأوربية المستقبلة للمهاجرين.(28)

كما أصبح تنظيم القاعدة وفروعه الثانوية نشطاً، وتسلل إلى منطقة إفريقيا جنوب الصحراء منذ اندلاع الاضطرابات في بعض دول شمال إفريقيا 2011، وأخذت ملامح ظاهرة الإرهاب تتضح تدريجياً، بدءً من شمال مالي وأجزاء أخرى من منطقة الساحل حتى منطقة شمال إفريقيا والصومال في شرقي القارة.

لقد بدأت تجارة السلاح في جنوب الجزائر في التزايد التصاعدي الخطير في إطار الهجرة الغير شرعية، حيث عرفت نشاطاً غير مسبوق في السنوات الأخيرة، ومما ساعد في تفاقمها، هو سهولة ترويجها، ومع تأزم الوضع في المنطقة، وخاصة في ليبيا ومالي، استفحلت ظاهرة تهريبها وخطورتها وذلك بسبب المشاكل والصعوبات الكثيرة جدا التي تواجهها مراقبة الحدود الجزائرية الجنوبية وذلك نظرا لشساعتها.(29) ومما يدعو للقلق بالنسبة للسلطات الجزائرية هو أن نشاط تهريب السلاح، وكل أنواع التهريب الأخرى، تطور بشكل غير مسبوق، فمهربي السلاح بجنوب الجزائر، أصبحوا أكثر تنظيما وحيازة على موارد مالية ضخمة جدا، وعلى وسائل تقنية جد متطورة، مما ساعدهم على أداء مهمتهم الخطيرة(30).

ثانيا- المخاطر الاقتصادية-الاجتماعية:

إن العبء الاقتصادي والاجتماعي الذي تتحمله الدولة الجزائرية من جراء تدفق موجات الهجرة غير الشرعية للأجانب الأفارقة زاد في نسبة البطالة لتوفر اليد العاملة الرخيصة التي تسعى لضمان القوت اليومي، وبالتالي اثر عامر النمو المتزايد في

السكان على الوضع الاجتماعي في مختلف القطاعات مما أدى إلى توسع أنواع الجرائم الاقتصادية، وبالتالي زيادة التهريب للثروات إلى بلدانهم الأصلية بأثمان بخسة وبكميات كبيرة مما يضر بالاقتصاد الوطني، ولعل أهمها إضعاف العملة الوطنية، تدهور القدرة الشرائية للمواطنين، التعود على الربح السهل[31].

كما شكلت الجريمة المنظمة التي تقودها شبكات التهريب مصدر خطر حقيقي على دول المنطقة، خاصة وان هذه الشبكات أصبحت تمتاز ببنية مؤسسية كبيرة ذات ارتباط بإطراف خارجية فاعلة، وتُشير الدراسات إلى أن نحو25 بالمئة سنة 2007 و13 بالمئة سنة 2009 من الكوكايين الذي وصل إلى أوربا مر عبر دول إفريقيا الغربية بقيمة إجمالية تقدر بـ 800 مليون دولار أمريكي أي ما نسبته 0.2 من الناتج الداخلي الخام لدول غرب ووسط إفريقيا في سنة 2009 وعموماً فإن تجارة التهريب تُدر مداخل كبيرة قد تفوق الناتج الداخلي الخام لبعض دول المنطقة.[*]

نستنتج مما سبق أن التوافد المستمر للمهاجرين غير الشرعيين إلى الجزائر، يؤدي إلى اضطرابات عديدة سياسية وأمنية فيها وهو ما يعتبر تهديد خطير، لأنه مرتبط بعصابات متخصصة في الإجرام بشتى أنواعه، مما يخلق حالة من الهلع والخوف في المجتمع الجزائري، وهذا ما يشكل إحساسا عاما بعدم الأمن، كما يسهل للمنظمات الإجرامية بمختلف أشكالها بالتوغل داخل البلد، وما يحدث ذلك من اضطرابات وقلاقل خطيرة جدا، مثل تفشي الصراعات القبلية والدينية، وغيرها بين المهاجرين غير الشرعيين أنفسهم، ومع السكان المحليين كذلك، خاصة في الجنوب الجزائري والصحراء الجزائرية.[32]

ثالثاً- استراتيجيات الدولة الجزائرية في مكافحة الهجرة غير الشرعية في الساحل الإفريقي:

تسعى الجزائر منذ الاستقلال إلى ضمان استقرار القاعدة الخلفية والمحورية لأمنها القومي، وتعمل الجزائر على ضمان استقرار الدول والأنظمة ومنع بروز تهديدات ومخاطر أمنية من شأنها أن تحدث اضطرابات ومشاكل، كما تهدف من خلال آليات العمل الدبلوماسي والحوار والتنسيق بين مختلف دول المنطقة إلى مواجهة أي تهديد أمني ورفض أي تواجد أجنبي لأن ذلك من شأنه أن يُهدد أمنها واستقرارها.[33]

وهذا ما أكده وزير الشؤون الخارجية عبد القادر مساهل، بروما في إطار ندوة روما" الحوار المتوسطي" التي إنعقدت بالعاصمة الإيطالية من 30 نوفمبر إلى 2 ديسمبر 2017 من خلال دعوته إلى مقاربة شاملة لمواجهة ظاهرة الهجرة غير الشرعية، عن طريق ترقية مقاربة شاملة وتشاورية ومتزنة ومتضامنة، وبدلاً من تخصيص الموارد المالية الأساسية لتعزيز التدابير الأمنية لمحاربة الهجرة غير الشرعية، ينبغي تخصيصها لترقية المشاريع الاقتصادية الأكثر هيكلية، كوسيلة وحيدة لخلق ديناميكية حقيقية للتنمية وتخفيض ضغط الهجرة بصفة دائمة عن طريق إبقاء المهاجرين في بلدانهم الأصلية[34].

ويُمكن القول أن منطقة الساحل من جهة أخرى بمنزلة الحزام الأمني الجنوبي للجزائر، لما تُشكله من عمق جيو استراتيجي وتهديدات أمنية لاستقرار الأمن الوطني، ويُعد الشريط الساحلي الصحراوي قضية حيوية للأمن القومي الجزائري، نظراً إلى المميزات الخاصة التي تطبع المنطقة وتحديداً في ما يرتبط بفشل الدول وهشاشة نظامها من جهة، يُضاف إليها شساعة الرقعة الجغرافية للمنطقة الصحراوية، ما يُصَعب على دول الساحل ضبط الاستقرار الأمني وتحقيق الإشباع والتماسك الاجتماعيين لتجسيد المشاريع التنموية، وتعتبر جملة هذه المميزات بمنزلة التحديات والتهديدات الأمنية الكبرى للأمن الوطني وهو الأمر الذي يطرح مجموعة من المشاريع الوطنية والإقليمية والدولية[35].

أ- على المستوى المحلي: عملت الجزائر وفي إطار مقاربتها الأمنية في منطقة الساحل الإفريقي لتغليب الآليات السياسية والدبلوماسية والتنموية على الآليات العسكرية في التغلب على تهديدات الهجرة غير الشرعية في هذا الفضاء، وكذا إدارة المخاطر في إطار تصور يجمع ما بين فكرتي الامننة والانسنة سعياً لتفعيل منطق الأمن الإنساني وتجسيد مبدأ الدبلوماسية الإنسانية القائمة على احترام حقوق الإنسان كمدخل لتفعيل وتحقيق الأمن الوطني والجهوي على حد سواء[36].وتتحرك الدبلوماسية الجزائرية في فضائها الجيوسياسي الإفريقي وهي تدرك أنها تعيش في ساحل من الأزمات الممتدة على حدود تتجاوز6343 كلم، وهذا الساحل الازماتي، يرتبط بعدد من المعضلات الأمنية أهمها خمسة معضلات كبرى مترابطة مع بعضها البعض تتمثل

أساساً في[37]:

- صعوبة بناء الدولة في هذه المنطقة.
- ضعف في الهوية وتنامي الصراعات الاثنية.
- بنى اقتصادية هشة وهو ما سيشكل تهديدات صلبة ولينة يمكن تصديرها للجزائر.
- ضعف الأداء السياسي والدولة الفاشلة.
- انتشار لجميع أشكال الجريمة المنظمة وأنواع الأشكال الجديدة للعنف.

في خضم هذه التحديات والتهديدات ومنذ سنة 2008 اتخذت الجزائر مجموعة من التشريعات القانونية فيما يخص الهجرة غير الشرعية، منها القوانين المتعلقة بشروط دخول الأجانب إلى الجزائر وإقامتهم بها وتنقلهم فيها[38]، والقوانين المتعلقة بالعقوبات[39]، وإن كانت قبل ذلك قد صادقت بتحفظ على البروتوكول المتعلق بمكافحة تهريب المهاجرين بموجب المرسوم الرئاسي رقم 03-418 المؤرخ في 9 نوفمبر 2003[40].

فقد اقر القانون 08-11 على الأجانب المخالفين لقوانين الهجرة جملة من العقوبات تتمثل في الإبعاد والطرد حسب مل نصت عليه المواد من 30الى 36، كما نصت المادة 44 على انه: "بغض النظر على الأحكام المنصوص عليها في المادتين 30و36 يعاقب على مخالفة أحكام المواد 4 و7و8 و9 إضافة عقوبة الإبعاد المنصوص عليها في المادة 30 أو عقوبة الطرد المنصوص عليه في المادة 36 من ذات القانون يمكن معاقبة الأجنبي المخالف لشروط الدخول إلى الجزائر أو الإقامة بها أو التنقل فيها أو الخروج منها المنصوص عليها في المواد9، 8، 7، 4، بعقوبات جزائية تدور بين الحبس والغرامة، أي أن المشرع الجزائري اعتبر دخول أو خروج أو إقامة أو تنقل أجنبي بطريقة غير شرعية مخالفة لأحكام القانون 08-11 جنحة يمكن أن تسلط على المخالف إضافة إلى الإبعاد أو الطرد.[41]

و إن كانت الجزائر قد خصصت سنة 2013 ميزانية جد معتبرة لوزارة الدفاع الوطني والمديرية العامة للأمن والدرك لتامين حدودها، فإنها بالموازاة رصدت للهجرة غير الشرعية سنة 2013 ميزانية مقدرة ب100مليون دولار للتكفل بالأفارقة إلى غاية

2014 وتخصص لتغطية ميزانية وحدات امن متخصصة في الهجرة غير الشرعية بالولايات الحدودية وإيواء المهاجرين ومن ثم ترحيلهم لبلدانهم الأصلية[42].

ب- على المستوى الإقليمي: ترى الجزائر أنّ في تعاطيها السياسي مع الفضاء الإفريقي كلفة (Cost) اقتصادية وسياسية يجب دفع فاتورتها، ضماناً لاستقرارها، وقد أفلحت الجزائر في إدارة هذه العلاقات وتجنب أنواع التمزق ودعوات الانفصال، وحافظت على كيانها الموحد، بل إنها أجبرت القوى الكبرى على قبول منطقها في التصدي لما يُعرف بظاهرة الإرهاب والجريمة المنظمة والهجرة غير الشرعية.[43] وعلى هذا الأساس، وفي إطار التعاون الجدي والفعال مع الاتحاد الإفريقي عملت الجزائر في مجال الهجرة غير الشرعية بتبادل المعلومات والخبرات ببرنامج خاص يسمى(مواطنو إفريقيا) يهدف إلى تحقيق الخطط التالية[44]:

- تشجيع التعاون بين مصالح الأمن من اجل مراقبة أفضل للحدود.
- تشجيع التعاون بين البلدان الإفريقية من اجل مكافحة شبكات استغلال الهجرة غير الشرعية.
- إنشاء قواعد بيانات حول طبيعة وأهمية واليات إدارة الهجرة غير الشرعية.
- تشجيع جميع المبادرات التي من شانها تحسين حياة السكان الحدود مع التركيز على الجوانب الاقتصادية والثقافية.

ج- على المستوى الدولي: أثبتت التجارب في أفغانستان والعراق والصومال، أن التدخل الأجنبي يتحالف عضوياً ووظيفياً مع جماعات الجريمة المنظمة، وبالتالي فإن خصوصية الجزائر تكمن في اطلاعها بمهام مكافحة الإرهاب والهجرة غير الشرعية في الداخل، ويقينها أن التدخل الأجنبي إنما يغذي الأزمات ولا يجد لها حلاً، وانطلاقاً من ذلك فقد حاولت الجزائر وضع خارطة طريق بقمة مارس/ آذار 2011 في الجزائر حين جمعت سبع دول إفريقية معينة بالمنطقة وحددت مبادئها الداعية إلى ضرورة تكثيف جهود التنسيق فيما بينها، دون الرضوخ لتدخلات أو ضغوطات خارجية كما حدث في قضية التدخل الفرنسي في دفع الفدية، بالإضافة إلى إيجاد آليات للتنسيق على المستوى الاستخباراتي والأمني، إلى جانب بعث المشاريع التنموية، مثل مبادرة " النيباد"، فحين كانت الجزائر تدافع عن " النيباد" طيلة 10 سنوات فهي بذلك تهدف

إلى بناء مقاربة تنموية للقضاء على تلك الظواهر، لكن رغم ذلك تشارك الجزائر بنشاط في الجهود الدولية والإقليمية كافة الرامية إلى مكافحة هذه الظاهرة، بما فيها تلك المتعلقة بإستراتيجية الأمم المتحدة العالمية لمكافحة الإرهاب (2006) ومكافحة غسيل الأموال. إن هذه الجهود الثنائية ومتعددة الأطراف ساعدت في تعزيز رغبة جميع الدول لاجتثاث هذا الخطر العابر للقوميات[45].

إن التحرك الجزائري يبدو محكوماً باحترام سيادة الدول ووحدتها الترابية، وقد حرصت الجزائر منذ سنوات على أن تكون وساطتها الدبلوماسية محكومة بمبدأ احترام الوحدة الترابية للجوار، ولا يزال هذا المبدأ مقدساً في نظر الجزائر، بل إن أحد أسباب توتر العلاقة مع نظام العقيد الراحل القذافي خلال منتصف العقد الماضي كان تدخله من أجل تشجيع التمرد على النظام القائم في مالي، وقد توجست الجزائر من دعوة القذافي سكان الصحراء إلى إنشاء دولة خاصة بهم، واعتبرت هذه الدعوة تحريضا على التمرد والفوضى حيث يتوزع الطوارق على عدة دول في المنطقة غير أنهم لم يسعوا في السابق إلى بناء دولتهم المستقلة، كما أن أوضاعهم متباينة من دولة إلى أخرى[46].

خاتمة:

لقد كشفت الدراسة في نهايتها بأن ظاهرة الهجرة غير الشرعية تُعتبر من أهم القضايا المعاصرة والاهتمامات الدولية والوطنية التي تحتل الأولوية لدى المجتمع الدولي ككل وبين الدول المستقبلة ودول العبور والدول المصدرة للمهاجرين السريين على وجه الخصوص.

ومن هذا المنطلق كان لظاهرة الهجرة غير الشرعية في منطقة الساحل الافريقي العديد من الانعكاسات والمخاطر على الجزائر وخاصة من الناحية الامنية والسياسية وتمثل ذلك في عوامل عدم الاستقرار السياسي وهشاشة الأنظمة في المنطقة والصراعات الداخلية على السلطة، والنمو السكاني السريع، إضافة إلى انعدام الأمن بكل مستوياته وأبعاده الذي تغذيه العمليات الإرهابية والهجرة غير الشرعية وكل أنشطة الاتجار بجميع أنواع الأسلحة والمخدرات شكلت تهديدا وصعوبة في بناء الدولة الوطنية في هذه المنطقة.

كما يمكن القول ان دول الساحل الإفريقي بصفة عامة والجزائر بصفة خاصة لا تتحمل المسؤولية كاملة في قضية فشل الدولة الوطنية في (ليبيا، مالي، النيجر) وعن إخفاقها في تحقيق التنمية بشتى أشكالها ومستوياتها السياسية، الاقتصادية الاجتماعية، والتي كانت بمثابة الدوافع المباشرة للهجرة غير الشرعية، بقدر ما تتحملها الدول الأوربية كذلك، والمستهدفة من خلال هذه الهجرة على المدى المتوسط والطويل، ولا يُمكن بحال من الأحوال حصر حلولها للقضاء على الهجرة غير الشرعية في المقاربات الأمنية الضيقة متجاوزة الدوافع الاقتصادية والاجتماعية والثقافية المؤدية إلى هذه الظاهرة.

وبالتالي فإن مسألة الهجرة غير الشرعية في منطقة الساحل الإفريقي في الوقت الحالي تُعتبر من أكبر التحديات والرهانات بالنسبة للجزائر خاصة في ظل غياب مفهوم الدولة وحالة الهشاشة والانكشاف الأمني والاقتصادي والاجتماعي في هذه المنطقة، وهذا يستدعي- اقتراحات- ما يلي:

- ضرورة اتخاذ إستراتيجية ثنائية أو متعددة الأطراف في منطقة الساحل الإفريقي وبين دول الجوار.

- من الضروري وجود تعاون دولي للدعم اللوجستي لكل من ليبيا، النيجر ومالي وموريتانيا، وبغض النظر عن ضعف المقدرات الذاتية لهذه الدول من دون الجزائر بحكم المقدرة والخبرة والارتباطات الدولية في مجال مكافحة التهديدات وخصوصاً الهجرة غير الشرعية.

- ضرورة ربط تحقيق الاستقرار والأمن بتأسيس بيئة آمنة للإنسان، والاعتراف بأن هذه التهديدات، وإن اختلفت حدتها من دولة إلى أخرى، هي تهديدات مشتركة وهذا ما يقتضي تحركاً وعملاً مشتركاً.

الهوامش والمراجع:

(1)- علي بن احمد العيساني، مستقبل الهجرة ما بين سياسة الجوار وسياسة الجدار، الندوة الثالثة، الأمانة العامة، جامعة الدول العربية، 2006/12/17، تونس، ص16.

(2)- محمد مجدان، التهديدات الأمنية الإقليمية على الجزائر من منطقة الساحل والجنوب، المجلة الجزائرية للدراسات السياسية، الجزائر، العدد5، جوان 2016، ص10.

(*)- المقصود ب"التحول" تلك التغيرات التي تُصاحب عملية إنتقال الأوضاع والأبنية والعلاقات والتفاعلات والقيم والتصورات والأفكار والإهتمامات والتفضيلات، وذلك على المستويات الفردية والجماعية والمجتمعية، وعلى مستوى الدول والنسق الدولي. راجع في هذا الصدد: محمد شلبي، الأمن الوطني في ظل التحولات الدولية الراهنة، الملتقى الدولي: الدولة الوطنية والتحولات الدولية الراهنة، كلية العلوم السياسية والإعلام، جامعة الجزائر، 22- 23 أكتوبر 2003، الجزائر، ص151.

(3)- تعني كلمة "جيوسياسي"علم سياسة الأرض" وهو العلم الذي يبحث فيما بين السياسة والرقعة الأرضية من علاقات، ويهدف بصفة خاصة إلى الاستفادة من المعلومات الجغرافية لدى الدول وسياساتها، ويُعد "رودلف كلن"Roudelf Coulen أول من أعطى هذا الاصطلاح في عام 1899 واعتبرها مرادفاً لمصطلح "الجغرافيا السياسية"، وعرف"جون كيفر"Jhon Kiver الجيوبوليتيكا بأنها سوى السياسية الخارجية للدولة من وجهة النظر الوطنية.انظر في ذلك: نصير خلفة، انعكاسات العولمة السياسية على عملية الإصلاح الديمقراطي في دول المغرب العربي: الجزائر، تونس والمغرب أنموذجاً، أطروحة دكتوراه، جامعة الجزائر3، كلية العلوم السياسية والعلاقات الدولية، 2016-2017، ص148.

(4)- محمد مجدان، مرجع سابق، ص10.

(5)- محمود شاكر سعيد وخالد بن عبد العزيز، مفاهيم أمنية، جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية، الرياض، د.ط، 2010، ص 7.

(6)- حمدي شعبان، الهجرة غير المشروعة: الضرورة والحاجة، مركز الإعلام الأمني، جمهورية مصر العربية، د.ط، ب.س.ن، ص4.

(7)- معجم الكافي، شركة المطبوعات للتوزيع والنشر، بيروت، ط.3، 1994، ص1055.

(8)- أبصير احمد طالب، المشكلة الأمنية في منطقة الساحل الإفريقي، رسالة ماجستير، جامعة الجزائر03، كلية العلوم السياسية والإعلام، ص11.

(9)- المكان نفسه.

(10)- سعيدي ياسين، التحديات الأمنية الجديدة في المغرب العربي، رسالة ماجستير، جامعة محمد بن احمد وهران 02، كلية الحقوق والعلوم السياسية، 2015- 2016، ص 109.

(11)- المكان نفسه.

(12)- عبد العالي عبد العالي حور، التحديات الجيوسياسية في منطقة الساحل والصحراء وانعكاساتها على الأمن القومي العربي، ب.د.ن، المملكة المغربية، ب.ط، ب.س.ن، ص205.

(13)- سعيدي ياسين، مرجع سابق، ص ص109، 110.

(14)- حمدي شعبان، مرجع سابق، ص ص5، 6.

[15]- محمد الأمين بن عائشة، تطور الأزمة في منطقة الساحل الإفريقي وأبعاد اهتمام الجزائر بالمنطقة، مجلة العلوم السياسية والقانون، ألمانيا، برلين، مجلد01، العدد05، كانون الأول 2017، ص164.

[16]- المرجع نفسه، ص165.

[17]-المكان نفسه.

[18]- حسام حمزة، الدوائر الجيوسياسية للأمن القومي الجزائري، رسالة ماجستير، جامعة الحاج لخضر باتنة، كلية الحقوق والعلوم السياسية، 2010-2011، ص73.

[19]- حنان لبدي، التحولات الدولية الراهنة وتأثيرها على الإستراتيجية الأمنية الأوربية في منطقة الساحل الإفريقي، رسالة ماجستير، جامعة محمد خيضر بسكرة، كلية الحقوق والعلوم السياسية، 2014- 2015، ص92.

[20]- أبصير احمد طالب، مرجع سابق، ص78.

[21]- المرجع نفسه، 79.

[22]- المكان نفسه.

[23]- المكان نفسه.

[24]- Robert Schutte, la sécurité hummain et l'état fragile, traduction: Antonia C.Durnsteiner, In: Humain Security gournal.février 2007.p.92.94

[25]- ياسمين ححاد، اثر الواقع الأمني للساحل الإفريقي على امن غرب المتوسط، رسالة ماجستير، جامعة مولود معمري تيزي وزو، كلية الحقوق والعلوم السياسية، 2015- 2016. ص128.

[26]- عادل زقاع وسفيان منصوري، واقع الجريمة المنظمة في منطقة الساحل الإفريقي: مقاربة سوسيو-سياسية، مجلة العلوم الإنسانية والاجتماعية، الجزائر، العدد23، مارس 2016، ص164.

[27]- حنان لبدي، مرجع سابق، ص ص105، 106.

[*]- كلمة الاستقرار"Stabilité"مشتقة من الأصل اللاتيني"Stabilis" وتعني البقاء واقفاً، ويشير تعبيرStable" إلى الأشياء ذات القاعدة القوية، والوضعية المتماسكة التي لا يمكن أن تسقط، وقد يشار بالمصطلح إلى ما هو دائم ومستمر، انظر في ذلك: يسعد شريف صحراوي، مسالة المشروعية وتأثيرها على الاستقرار السياسي في الجزائر(1962-2009)، رسالة ماجستير، جامعة الجزائر03، كلية العلوم السياسية والإعلام، 2008-2009، ص24.

[*]- لقدأصبحت الجزائر منذ سنة 2003 تُعاني من مشكل انتقال العمليات المسلحة للتنظيمات الإرهابية ومنها الجماعة السلفية للدعوة والقتال المغاربية (الجماعة الليبية المقاتلة، الجماعة التونسية المقاتلة، الجماعة المغربية المقاتلة إلى الصحراء والساحل عبر مد مجال نشاطها إلى الصحراء في موريتانيا، مالي، النيجر والتشاد.

(28)- سليم بوسكين، تحولات البيئة الإقليمية وانعكاساتها على الأمن الوطني الجزائري (2010-2014)، مذكرة ماجستير، جامعة محمد خيضر بسكرة، كلية الحقوق والعلوم السياسية، 2014-2015، ص222.

(29)- محمد مجدان، مرجع سابق، ص12

(30)- المكان نفسه.

(31)- ساعد رشيد، واقع الهجرة غير الشرعية في الجزائر من منظور الأمن الإنساني، رسالة ماجستير، جامعة محمد خيضر، بسكرة، كلية الحقوق والعلوم السياسية، ص91.

(*)- استعمل تنظيم القاعدة في أفغانستان إلى جانب حركة طالبان العائدات المالية لتمويل العمليات الإرهابية، كما أن تنظيم القاعدة مثل غيره من الجماعات المسلحة في شمال مالي، سعى في بعض الأحيان إلى فرض رسوم عبور على مهربي المخدرات، لمزيد من التفاصيل انظر: إسراء أحمد إسماعيل، "الجريمة المنظمة وتحديات الأمن في المنطقة العربية"، السياسة الدولية، أكتوبر 2011، ص203.

(32)- المرجع نفسه، ص18.

(33)- سليم بوسكين، مرجع سابق، ص174.

(34)- ب.ياسمين، الجزائر تقترح مقاربة لمواجهة الهجرة غير الشرعية، تاريخ النشر03-12-2017، تاريخ الاطلاع 2018/07/24، متوفر على الرابط التالي:
http://alseyassi-dz.com/ara/sejut.php?ID=79405

(35)- المرجع نفسه، ص107

(36)- عربي بومدين وفوزية قاسي، المقاربة الأمنية الجزائرية في منطقة الساحل الإفريقي: نحو تفعيل مبدأ الدبلوماسية الإنسانية، المستقبل العربي، بيروت، صيف- خريف2015، ص141.

(37)- محمد الأمين بن عائشة، مرجع سابق، ص164.

(38)- انظر القانون رقم 08 -11المؤرخ في 25 جوان2008، المتضمن شروط دخول الأجانب إلى الجزائر وإقامتهم بها وتنقلهم فيها، الجريدة الرسمية، العدد36، المؤرخة في 2جويلية 2008.

(39)- انظر القانون رقم 09-01 المؤرخ في 08 ماي 2009، المتضمن جملة العقوبات الخاصة بالمهاجرين غير الشرعيين، الجريدة الرسمية، العدد 15، المؤرخة في 08 مارس 2009.

(40)- بخوش صبيحة، الهجرة غير الشرعية الإفريقية في الجزائر: دراسة في التداعيات واليات المكافحة، مجلة العلوم الإنسانية، جامعة محمد خيضر بسكرة، العدد42، نوفمبر2015، ص50.

(41)- المكان نفسه.

(42)- المرجع نفسه، ص ص52- 53.

(43)- بوحنية قوي، إستراتيجية الجزائر تجاه التطورات الأمنية في الساحل الإفريقي، تاريخ النشر 31-01-2016، تاريخ الاطلاع 2018/07/29، متوفر على الرابط التالي:
http://www.qiraatafrican.com/home/new.

(44)- الأخضر عمر الدهيمي، دراسة حول الهجرة السرية في الجزائر، الندوة العلمية الدولية: التجارب العربية في مكافحة الهجرة الغير مشروعة، جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية، يوم 08 فبراير2010، المملكة العربية السعودية، ص22.

(45)- بوحنية قوي، إستراتيجية الجزائر تجاه التطورات الأمنية في الساحل الإفريقي، تاريخ النشر 2016-01-31، تاريخ الاطلاع 2018/07/29، متوفر على الرابط التالي:
http://www.qiraatafrican.com/home/new.

(46)- المصدر نفسه.